۞ المدرسة المالكية في حاضرة تلمسان حتى منتصف القرن 7هـ

الدكتور/ محمد بن معمر

-جامعة وهران-

تمهيد

تأسست المدرسة المالكية بأرض الحجاز في المدينة المنورة عاصمة الإسلام الأولى، على يد الإمام مالك بن أنس (93-179هـ) الذي اشتهر بتضلعه في علم الحديث حتى عُدّ من أبرز أئمته. ويعتمد مذهبه على نصوص الكتاب والسنة في استنباط الأحكام الشرعية مع الابتعاد عن التأويل والاقتصاد في القياس. وقد نفذ هذا المذهب على غرار بقية المذاهب الأخرى إلى أقاليم العالم الإسلامي، عن طريق الطلبة والتلاميذ الذين وفدوا عليه بالمدينة للاستفادة والدرس. و[illegible] الإمام مالك يسلك سبيل أرباب بعض المذاهب في تنظيم الدعاة وإرسالهم إلى أقاصي البلاد الإسلامية مثل ما فعل أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة الخارجي، وواصل بن عطاء المعتزلي، والإمام جعفر الصادق الشيعي وغيرهم, بل تولى مهمة نشر مذهبه هؤلاء الذين جلسوا بين يديه، بمحض إرادتهم مدفوعين في ذلك بالإعجاب والتقدير لإمام المدينة.

لقد وفدت على بلاد المغرب الإسلامي من المشرق عدة مذاهب وفرق إسلامية، ولكن أغلبها آل إلى الضمور وبقي على هامش الحياة، ولم يتمكن من الصمود في وجه الظروف الصعبة التي ألمت به. وهي الظاهرة التي شذ عنها المذهب المالكي الذي نجح، رغم الهزات العنيفة التي اعترضت سبيله، في التغلغل داخل هذه البلاد وكسب الرهان في آخر المطاف بعد تحول طويل تم على مراحل بطيئة. ويعود تاريخ دخول المذهب المالكي إلى بلاد المغرب الإسلامي إلى النصف الثاني من القرن الهجري الثاني، حيث

تركز في أول أمره بعاصمة إفريقية القيروان وقرطبة العاصمة الأندلسية ومنهما انتقل إلى المغرب الأوسط.

تخبرنا كتب التراجم عن أسماء الطبقة الأولى من أهل إفريقية الذين رحلوا إلى المدينة ورافقوا الإمام مالك ونقلوا عنه مذهبه إلى بلادهم، وهي الطبقة التي أسست المالكية بإفريقية وغرست بذرتها وحرصت على رعايتها. ومن هؤلاء أبو عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن غانم (128-190هـ) [1] .وأبو الحسن علي بن زياد (ت 183هـ) صاحب الفضل الأول في نشر المذهب، فهو "أول من أدخل الموطأ المغرب، وفسر لهم قول مالك، ولم يكونوا يعرفونه"[2]. والبهلول بن راشد (ت 183هـ) [3]. وغيرهم ممن صحبوا الإمام مالك وافتتنوا به واتخذوه قدوة في الأقوال والأفعال. هكذا وحتى قبل وفاة إمام المذهب ظهرت مدرسته في القيروان من أقوى المدارس في البلاد الإسلامية، خصوصا بعد أن تدعمت بأبي سعيد سحنون (ت 240هـ) الذي غلب المذهب في أيامه[4].

وأما الأندلس فأول من أدخل فقه مالك إليها، فهو أبو محمد الغازي بن قيس (ت 199هـ) الذي شهد مالكا وهو يؤلف الموطأ، وقرأ القرآن على نافع بن أبي نعيم قارئ المدينة[4]. في حين أوعز صاحب الجذوة، الأسبقية في هذه المهمة إلى زياد بن عبد الرحمن المشهور بشبطون (193هـ) [5]. وقد تدعم هذا الفقه هناك بعيسى بن دينار (ت 212هـ) ويحي بن يحي الليثي (ت 234هـ) فبهما "انتشر مذهب مالك بالأندلس"[6].

ومهما كانت الجهود الفردية لفقهاء الأندلس في نشر المذهب المالكي، فإن الدور النشيط الذي قامت به السلطة السياسية في هذا المجال هو الذي مكّن من تغليب

المذهب منذ القرن الثاني الهجري، على عكس إفريقية التي تأخر فيها تبني السلطة السياسية للمذهب المالكي إلى غاية القرن الخامس الهجري على يد بني زيري، وظل الفقهاء طوال هذه الفترة هم الحصن الذي حمى المذهب والقلعة التي واجهت خصومه السياسيين والمذهبيين، على عهد الأغالبة والفاطميين.

ومن النصوص التي أوعزت نشر المذهب المالكي إلى السلطة السياسية في الأندلس ما ذكره المقري من أنه" في دولة الحكم بن هشام بن عبد الرحمن(180-206هـ) انتقلت الفتوى إلى رأي مالك بن أنس وأهل المدينة، فانتشر علم مالك ورأيه بقرطبة والأندلس جميعا، بل والمغرب وذلك برأي الحكم واختياره"[7]. ويقول ابن حزم في نفس السياق "مذهبان انتشرا في بدء أمرهما بالرياسة والسلطان: مذهب أبي حنيفة فإنه لما ولى الرشيد أبا يوسف خطة القضاء كانت القضاة من قِبَله من أقصى المشرق إلى أقصى عمل إفريقية. ومذهب مالك عندنا بالأندلس فإن يحي بن يحي كان مكينا عند السلطان مقبول القول في القضاة، وكان لا يلي قاض في أقطار الأندلس إلا بمشورته واختياره، ولا يشير إلا بأصحابه ومن كان على مذهبه"[8]. وعلى العموم فما إن انتهى القرن الثاني الهجري وحل الثالث حتى كان المذهب المالكي قد ترسخ في الديار الأندلسية[9].

وقد اختار المغاربة والأندلسيون مذهب الإمام مالك لأسباب أجملها ابن خلدون في أمرين[10]:

- تشابه البيئتين في البداوة في كل من الحجاز وبلاد المغرب والأندلس.
- إقتصار رحلة علماء المغرب والأندلس على الحجاز عندما يتجهون إلى الحج، وهو منتهى سفرهم والمدينة يومئذ دار علم.

وقد حاولت بعض الأبحاث تحليل رأي ابن خلدون مضيفة أسبابا أخرى منها شخصية الإمام مالك نفسه وما لها من تأثير، وواقعية مذهبه، وميله للأمويين في الأندلس وإعجابه بالأمير هشام (172-180هـ)، ومساعدة الفقهاء المالكيين على محاربة ومناهضة الخوارج[11].

وعلى خلاف بلاد إفريقية والأندلس التي حظيت باهتمام كتب الطبقات حين أوردت أسماء الرواد الأوائل الذين أدخلوا فقه مالك إليها واحدا بعد واحد وهو لازال على قيد الحياة, فإن بلاد المغرب الأوسط لم تحظ بنفس الاهتمام. كما زاد ضياع المدونات التاريخية المتعلقة بهذه الفترة المتقدمة, هذا الفراغ اتساعا.

يقول القاضي عياض «وأما إفريقية وما وراءها من المغرب فقد كان الغالب عليها في القديم مذهب الكوفيين إلى أن دخل علي بن زياد، وابن أشرس، والبهلول بن راشد، وبعدهم أسد بن الفرات ، وغيرهم، بمذهب مالك، فأخذ به كثير من الناس، ولم يزل يفشو إلى أن جاء سحنون فغلب في أيامه وفض حلق المخالفين، واستقر المذهب بعده في أصحابه، فشاع في تلك الأقطار إلى وقتنا هذا»[12]. هكذا يركز صاحب النص على إفريقية دون توضيح تاريخ وكيفية دخول المذهب إلى ما وراءها من بلاد المغرب.

أما بالنسبة للمغرب الأوسط فليس لدينا أي نص أو رواية تاريخية تحدد تاريخ وطريقة انتقال المذهب المالكي إليه، فلا تزال هذه المسألة غامضة وتحتاج إلى الدرس. فالمعروف عن المغرب الأوسط أنه كان يخضع منذ أواخر القرن الثاني الهجري وطوال الثالث، للسلطة الرستمية الإباضية في تيهرت، والإمارات السليمانية الزيدية في تلمسان والمدن العلوية الأخرى المجاورة لها. فلم يلق المذهب بطبيعة الحال العناية من طرف هؤلاء، باعتباره مذهبا سنيا يخالفهم في كثير من الأمور.

إن أقدم إشارة تاريخية حول المذهب المالكي في المغرب الأوسط تعود إلى أواخر القرن الثالث الهجري على عهد الإمام الرستمي السادس أبي حاتم (281-294هـ) والتي أوردها ابن الصغير في النص التالي: «ومن أتى إلى حلق الإباضية من غيرهم قربوه وناظروه ألطف مناظرة وكذلك من أتى من الإباضية إلى حلق غيرهم كان سبيله كذلك. قال لي يوما، ونحن في أعلى مسجد بالرهادنة، رجل من وجوه الإباضية من هوارة يسمى سليمان ويكنى بأبي الربيع، من أين زعمت وزعم أصحابك وغيرهم من الحجازيين والعراق ...» [13].

يستفاد من النص الذي يعالج مظهرا من مظاهر الحياة الثقافية في تيهرت الرستمية خلال العقدين الأخيرين من القرن الثالث الهجري، وهو أسلوب المناظرة الذي كان شائعا بين الفرق الإسلامية في هذه المدينة من إباضية وشيعة وواصلية، أنه كانت توجد إلى جانب تلك الفرق والطوائف، مجموعة من الحجازيين كما سماهم مناظر ابن الصغير، والمقصود بالحجازيين هم المالكية. ولعل في كلمة أصحابك ما يبعث على الاحتمال أن ابن الصغير نفسه كان مالكيا. ومما لا شك فيه أن المذهب المالكي قد دخل تيهرت عن طريق الفقهاء القادمين من إفريقية والأندلس سيما أولئك الذين كانوا يمارسون التجارة حيث تضطرهم مهنتهم إلى قدوم العاصمة الرستمية.

وإذا انتقلنا إلى القرن الرابع الهجري الذي عرف بسط النفوذ الفاطمي على بلاد المغرب، فإن المالكية في إفريقية قد تعرضت لمحنة قاسية على يد الفاطميين بسبب تصديها ومعارضتها لهم وتحريضها للناس على مقاومة التشيع ودعوتهم للتمسك بمذهب أهل السنة. وعلى الرغم مما طال أفرادها من محن، فإن ذلك لم يزدهم إلا إصرارا على التمسك بمذهبهم ومقاومة التشيع بين العامة ودعوتها إلى المقاطعة.

وفي الوقت الذي كان فيه الصراع محتدما بين زعماء المالكية ودعاة الإسماعيلية في القيروان وحواضر إفريقية الأخرى، لم يكن المذهب المالكي قد ترسخ بعد في المغرب الأوسط. ويبدو أن هذا الصراع وما انجر عنه من نتائج قد ألقى بظلاله على هذه الجهات فبدأت تتبلور معالم المدرسة المالكية, وهذا ما يتجلى من خلال كتب الطبقات.

لم يقتصر النفوذ الأموي ومن ورائه تأثير الفقهاء الأندلسيين على توجيه النشاط المذهبي لصالح المالكية في شمال المغرب الأقصى وحده، بل شمل بعض مدن المغرب الأوسط الشمالية أيضا. فمدينة وهران لم تخل من وجود شريحة من فقهاء المذهب، منهم أحمد بن أبي عون وهو من أهلها، بها نشأ وتعلم ثم ولي قضاءها. قدم قرطبة على الخليفة الناصر في وجوه أهل بلده سنة 341هـ[14]. وهو ما يدل على حظوة فقيه وهران وقاضيها عند خلافة قرطبة التي كانت تعمل على تكريس نفوذها في الجهات الغربية لمواجهة الفاطميين.

ومن وهران أيضا الفقيه أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الهمذاني المعروف بابن الخراز (ت بعد 400هـ)عالم بالحديث ورجاله من كبار الفقهاء مشارك في كثير من العلوم. رحل في طلب العلم فدخل إفريقية ومصر والحجاز والعراق وخراسان والجبل ونيسابور وبلخ، وأقام في رحلته نحو عشرين سنة تتلمذ فيها لشيوخ عصره كأبي بكر الأبهري(289-375هـ) إمام المالكية في العراق. ثم عاد إلى بلده فحدّث ودرّس، ومنها انتقل إلى الأندلس حيث روى عنه الإمامان الحافظان ابن عبد البر وابن حزم[15].

ومع أواخر القرن الرابع الهجري بدأت تتبلور معالم مدرسة مالكية قوية النفوذ بمدينة تلمسان، وذلك باحتضانها لشخصية لامعة في مجال الفقه المالكي، قامت بدور حاسم في

إرساء قواعد المذهب بهذه المدينة، يتعلق الأمر بأبي جعفر أحمد بن نصر الداودي الأسدي الذي وردت ترجمته الأساسية عند القاضي عياض في ترتيب المدارك ثم تناقلتها المصادر الأخرى[16].وهو من معاصري القاضي عبد الوهاب البغدادي.

أصله من المسيلة وقيل من بسكرة، عاش مدة في طرابلس يعلم ويفتي ويؤلف ويناظر, وبها ألف كتابه النامي في شرح الموطأ. توافد عليه طلاب الغرب الإسلامي يحملون عنه العلم، وشارك في الحملة العنيفة التي خاضها فقهاء المذهب المالكي بالقيروان ضد المذهب الشيعي. ثم انتقل إلى تلمسان في تاريخ غير محدد سكتت المصادر عن ذكره, وكان حلوله بها حدثا له مكانته في تاريخ المدينة لشهرة هذا العالم وحظوته، إذ لا يزال ضريحه من معالم ومزارات تلمسان إلى يوم الناس هذا.

اشتهر الإمام الداودي في الأوساط العلمية بصفته محدثا ناقدا، وفقيها بارعا، ومناظرا ثاقبا، ومؤلفا مجتهدا، وأصوليا متبصرا، فهو من أوائل شراح صحيح البخاري من خلال كتابه النصيحة، مما جعل العلماء يعتمدون عليه. وقد خلف الداودي كتبا في الحديث والفقه والأصول والعقيدة تشهد له بعلو كعبه وغزارة علمه واجتهاده واستنباطه، منها كتاب النصيحة المذكور وهو من المؤلفات الأولى الشارحة لصحيح البخاري، والنامي في شرح الموطأ، وكتاب الأموال[17]، والواعي في الفقه، والإيضاح في الرد على القدرية، وكتاب الأصول وكتاب البيان وغيرها[18].

لقد كان الإمام الداودي محل تقدير العلماء لخلقه وعلمه وزهده وورعه فأثنى عليه الكثير منهم، ومن هؤلاء القاضي عياض الذي يعدّه من أئمة المالكية بالمغرب والمتسعين في العلم والمجيدين للتأليف[19]. وابن فرحون الذي يصفه بأنه كان فقيها فاضلا، متقنا

مؤلفا، مجيدا له حظ من اللسان والحديث والنظر[20]. وعدّه كل من ابن مريم في البستان[21]، ويحي بن خلدون في بغية الرواد[22]، من الأولياء الصالحين.

عاصر الإمام الداودي الدولة الفاطمية ولكنه عاش مناهضا لمذهبها الشيعي، وقد أنكر على معاصريه من علماء القيروان سكناهم في مملكة بني عبيد وبقاءهم بين أظهرهم. فكتب إليهم مرة بذلك فأجابوه أن أسكت لا شيخ لك؟. وقد علق القاضي عياض على هذا الجواب قائلا: إن الداودي لم يتفقه في أكثر علمه عند إمام مشهور، و إنما وصل إلى ما وصل إليه بإدراكه، وفي ذلك إشارة أن لو كان له شيخ يفقهه لعلم أن بقاء هؤلاء العلماء بالقيروان مع عامة المسلمين إنما هو تثبيت لهم على الإسلام، فرجحوا خير الشرين[23].

يتبين من حصاد الفقرات السابقة أن الإمام الداودي كان شخصية علمية مرموقة ورجل فكر وثقافة، وصاحب كلمة صريحة وجريئة، ساهم بدور كبير في إرساء قواعد المذهب المالكي بمدينة تلمسان التي توفي بها سنة 402هـ، ودفن خارج سورها عند باب العقبة وهو بابها الشرقي، فازدادت شهرتها بفضل احتضانها لضريح هذا العالم وفي ذلك يقول ابن مرزوق التلمساني مادحا مدينة تلمسان:

و من بها أهل ذكاء وفطن ... في رابع من الأقاليم قطن

يكفيك أن الداودي بها دفن ... مع ضجيعه ابن غزلون الفطن[24]

وعلى الرغم من كثرة ما احتضنته تلمسان من الأولياء والعلماء المتقدمين منهم والمتأخرين، إلا أن ابن مرزوق أشاد في المقام الأول بعالمها الداودي وهي شهادة

أخرى من ابن مرزوق تضاف إلى ثناء العلماء الآخرين عليه ممن وردت الإشارة إليهم في الفقرات السابقة.

ومنذ مطلع القرن الخامس الهجري عرفت بلاد المغرب تحولات سياسية عميقة لصالح المذهب المالكي. ففي المغرب الأوسط أفضى النزاع الذي قام بين الزيريين خلفاء الفاطميين إلى قيام الدولة الحمادية. وأول ما بادر به الأمير حماد بن بلكين حسب ابن خلدون فإنه «خالف دعوة باديس وقتل الرافضة وأظهر السنة ورضي عن الشيخين (أبو بكر وعمر) ونبذ طاعة العبيديين جملة وراجع دعوة آل العباس وذلك سنة 405هـ»[25]. وفي سنة 440هـ نسج على منواله المعز بن باديس صاحب إفريقية[26]. وفي منتصف نفس القرن قامت بالمغرب الأقصى دولة المرابطين على أساس الدعوة المالكية. فأضحى بذلك المذهب المالكي مذهبا رسميا تدعمه سياسيا دول إفريقية والمغربين الأوسط والأقصى. حتى لقد ذهب البعض إلى اعتباره مذهبا قوميا لهذه البلاد[27].

ولم تكن حاضرة تلمسان وقاعدة المغرب الأوسط الغربية بمعزل عن هذه التطورات، ذلك أن المدرسة المالكية التي وضع لبنتها الإمام الداودي قد تطورت بشكل ملحوظ مع منتصف القرن الخامس الهجري، وحتى قبل أن تخضع المدينة للسلطة المرابطية المالكية سنة 473هـ. شفيعنا في ذلك نص البكري القائل: «ولم تزل تلمسان دارا للعلماء والمحدثين وحملة الرأي على مذهب مالك»[28]. تكتسي شهادة البكري أهمية بالغة لمعاصرته الأحداث، ولأنها ترمم الفجوة الكبيرة التي تركتها كتب الطبقات التي تلوذ بالصمت التام تجاه هؤلاء العلماء والمحدثين وحملة الرأي على مذهب مالك الذين عرفتهم المدينة في عصر البكري أي في منتصف القرن الخامس الهجري.

وبخضوع حاضرة تلمسان للسلطة المرابطية سنة 473هـ تكرس المذهب المالكي فيها, إذ غدت قاعدة تستقطب أعلام المذهب من فقهاء وقضاة ومحدثين, فكان هؤلاء سندا ودعما لمدرستها المالكية التي أصبحت أكثر عطاء وأكبر شهرة. وممن وفد إليها الفقيه الذائع الصيت أبو بحر سفيان بن العاصي بن أحمد الأسدي البلنسي (440-520هـ) أحد المتفننين, المتقنين للكتب, المتسعي الرواية[29], خرج إليها بعد استيلاء العدو على بلنسية وأقام بها مدة يروي كتب المذهب. كما تولى خطة القضاء بها الفقيه المالكي القاضي أبو عبد الله محمد بن داود بن عطية بن سعيد العكي القلعي(ت 525هـ) الذي صحبه القاضي عياض كثيرا ودرس عليه أصول الفقه, وكان جليلا فاضلا, فقيها ذكيا[30]. وغيرهم كثير ممن حفلت بهم كتب التراجم.

ثمة ملاحظة أساسية تجدر الإشارة إليها, وهي تتعلق بموقف السلطتين الحمادية في المغرب الأوسط والمرابطية في المغرب الأقصى من أصول الفقه المالكي وفروعه . فقد جنحت السلطة المرابطية بتأثير من فقهائها الرسميين إلى تقنين الفقه المالكي والاقتصار فيه على الفروع وإلزام العامة بها، ومحاربة كل دعوة إلى الأصول والعمل بها وشددت في ذلك. وهذا ما أورده المراكشي قائلا: «ولم يكن يقرب من أمير المسلمين ويحظى عنده إلا من عَلم عِلْمَ الفروع أعني فروع مذهب مالك، فنفقت في ذلك الزمان كتب المذهب وعمل بمقتضاها»[31]. ورغم الحملة التي شنها فقهاء البلاط على أصحاب الأصول فإن حواضر المغرب الأقصى لم تعدم وجود سوق نافقة لهذه المادة بها.

وفي الوقت الذي مارست فيه السلطة المرابطية في المغرب الأقصى الرقابة على أصول الفقه المالكي وحرصت على العمل بفروعه، تركت السلطة الحمادية في المغرب الأوسط الحرية المطلقة لعلمائها وطلابها يخوضون في تلك العلوم. فلم تسجل مصادر

التاريخ أو كتب الطبقات أن أمراء بني حماد مارسوا حظرا فكريا وحجرا فقهيا في دولتهم، مصداق ذلك أجيال العلماء الأصوليين الذين تخرجوا من مدرستي القلعة وبجاية, أمثال الفقيه النظار محمد بن علي بن جعفر المعروف بابن الرمّامة(479-567هـ) الذي كان «حافظا للفقه نظارا فيه, بارعا في معرفة أصوله, ماهرا في استنباط معانيه, متقدما في الورع والفضل والتواضع والنزاهة والوقار والانقطاع إلى العلم»[32]. ومن مؤلفاته في المذهب المالكي كتاب تسهيل المطلب, والتفصي عن فوائد التقصي, والتبيين وغيرها.

هذا وقد تميزت المدرسة المالكية في تلمسان المرابطية في أوائل القرن السادس الهجري, بشيء من التحفظ والإستقلال تجاه الطرح المرابطي المؤسس على فقه الفروع. مصداق ذلك الرسالة التي وجهها فقهاؤها إلى أبي زكرياء يحي بن أبي ملول الزناتي القلعي المقيم بالإسكندرية يسألونه عن كتاب إحياء علوم الدين، وقد جاء فيها: «ما يقول الفقهاء السادة وفقهم الله لطاعته في كتاب الفقيه أبي حامد الغزالي المسمى بإحياء علوم الدين، هل النظر فيه جائز، وهل وضعه على مذهب أهل السنة وغير مخالف لفقهاء الأمة الذين تقدموه ...» [33]. وجاء جواب الفقيه أبي زكرياء القلعي مفصلا حيث تعمق في مناقشة الاعتراضات التي ووجه بها الإحياء وقد مست عدة جوانب تتعلق بالعقيدة والفقه والتصوف وغيرها.

كما أجاب عن نفس الرسالة علاّمة المغرب الأوسط أبو الفضل يوسف بن محمد المعروف بابن النحوي(433-513هـ), وهو أصولي عارف من أهل قلعة بني حماد, وفي الجواب مواساة لهؤلاء الفقهاء وطمأنتهم بصواب أبي حامد الغزالي وفضله, ويعتبر ابن النحوي من كبار المدافعين عن الغزالي. وبغض النظر عن الجانب الصوفي في

الكتاب، فإنه قد تحامل بشكل لاذع على أصحاب الفروع ونعتهم بالجمود والقصور الفكري. وعليه فإن مدرسة تلمسان وبدل أن تلتزم بأوامر السلطة المرابطية في مصادرة الإحياء وملاحقة من وُجد عنده، راحت تستفسر عن محتواه ومدى مطابقته لمذهب أهل السنة والجماعة.

إن ما فرضه الفقهاء الرسميون من حجر فقهي على الناس وإلزامهم بالفروع، ومصادرتهم لكتاب الإحياء وإحراقه، كان الثغرة التي نفذ منها المهدي بن تومرت لإسقاط المرابطين حين خاض ضدهم في أول الأمر معركة فكرية وعقدية، ثم أعقبها بثورة مسلحة أكمل حلقاتها تلميذه عبد المؤمن بن علي الذي عرفت المالكية في عهد حفيده المنصور محنتها الثانية.

إن الخليفة الموحدي المنصور الذي حكم الفترة (580-595هـ) هو مفجّر المعركة التي قامت بين المالكية وخصومهم في دولة الموحدين, إذ نبذ علم الفروع ودعا إلى التأصيل. وفي ذلك يقول المراكشي: « وفي أيامه انقطع علم الفروع, وخافه الفقهاء, وأمر بإحراق كتب المذهب بعد أن يجرّد ما فيها من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن, ففعل ذلك, فأحرق منها جملة في سائر البلاد, كمدونة سحنون, وكتاب ابن يونس, ونوادر ابن أبي زيد ومختصره, وكتاب التهذيب للبراذعي, وواضحة ابن حبيب, وما جانس هذه الكتب ونحا نحوها. لقد شهدت منها وأنا يومئذ بمدينة فاس, يؤتى منها بالأحمال فتوضع ويطلق فيها النار...وكان قصده في الجملة محو مذهب مالك وإزالته من المغرب مرة واحدة, وحمل الناس على الظاهر من القرآن والحديث, وهذا المقصد بعينه كان مقصد أبيه وجدّه, إلا أنهما لم يظهراه وأظهره يعقوب هذا...» [34].

يستفاد من النص أن المنصور قد أقدم على خطوة جريئة وخطيرة لم يستطع أسلافه القيام بها, وهي محو المذهب المالكي من بلاد المغرب الإسلامي واستبداله بالمذهب الظاهري. والمراكشي هو أول من أصدر هذه الأحكام في حق الموحدين وتبعه في ذلك آخرون أمثال ابن الأبار في التكملة والونشريسي في المعيار وابن جزي في القوانين الفقهية وغيرهم.

ولكن القراءة المتأنية لمصادر التاريخ الموحدي السياسي والمذهبي, تدفعنا إلى الإعتقاد بأن موقف المنصور الموحدي من المذهب المالكي كان مجرد حركة اجتهادية أرادت أن تعود بالفقه والعلوم إلى أصولها ونبذ التقليد والاجترار. فما كان ليغيب عن الخليفة المنصور, وهو الخبير بخبايا الحكم والسياسة, مدى تغلغل المذهب المالكي في بلاد المغرب الإسلامي وقوة المدارس المالكية المنتشرة في حواضر فاس ومراكش وقرطبة وتلمسان وبجاية وتونس وغيرها, مما يجعل المهمة صعبة ومستحيلة.

وقد عرف عهد المنصور ظهور طائفة من فقهاء وعلماء الظاهرية الذين عظم شأنهم وواجهوا خصومهم المالكيين. ولكنهم لم يستطعوا قهر المذهب المالكي وأصحابه إذ كانت تلك الأمهات التي أحرقت بأمر من المنصور سرعان ما تعاد كتابتها, بل إننا كما قال أحد الباحثين «لنعدّ من فقهاء المالكية الذين نبغوا في هذا العصر العشرات قبل أن نعدّ ظاهريا واحدا»[35].

هذا ولم تكن المدرسة المالكية في تلمسان بمنأى عما أصاب المذهب المالكي وفقهائه على يد المنصور وأنصاره من الظاهرية, ولكنها صمدت كغيرها من الحواضر المالكية الأخرى في وجه المشروع الموحدي, دليلنا في ذلك العدد الكبير من الفقهاء الذين أنجبتهم هذه المدرسة ومؤلفاتهم المتنوعة التي حفلت بذكرها كتب التراجم.

يتجلى من حصاد الفقرات السابقة أن المدرسة المالكية في حاضرة تلمسان كانت من القواعد الأساسية والقلاع الحصينة التي ساهمت في إقرار المذهب المالكي في بلاد الغرب الإسلامي وحمايته من الهزات العنيفة التي اعترضت سبيله. ومن خلال هذه المدرسة ومثيلاتها في الغرب الإسلامي نسجل بكل وضوح تلك السمة التاريخية البارزة التي عرف بها المغاربة وهي الرغبة الملحة في الوحدة المذهبية والتمسك بمذهب أهل المدينة.

الهوامش

1- ترجم له أبو العرب في طبقات إفريقية، ص ص: 43-44 – المالكي، رياض النفوس، ج1، ص ص: 215-229 – القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج3، ص ص: 65-79.

2- لقاضي عياض، ترتيب المدارك، ج3، ص: 80.

3- المالكي، رياض النفوس، ج1، ص ص: 200-214.

4- أبو العرب، طبقات علماء إفريقية، ص ص: 101-104.

5- ابن القوطية، تاريخ افتتاح الأندلس، ص: 41 – القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج3، ص ص: 114-115 – ابن فرحون، الديباج المذهب، ج2، ص: 136.

6- الحميدي، جذوة المقتبس، ص: 202.

7- ابن فرحون، الديباج المذهب، ج2، ص: 353.

8- المقري، نفح الطيب، ج3، ص: 230.

9- ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج6، ص: 144.

لمزيد من التفاصيل عن نشأة وخصائص المذهب المالكي بالأندلس تجدر الإحالة إلى الرسالة التي أعدّها الباحث مصطفى الهروس ووسمها بعنوان "المدرسة المالكية الأندلسية إلى نهاية القرن الثالث الهجري". المحمدية، 1997.

10- ابن خلدون، المقدمة، ص: 481.

11- محمد حجّي، المذهب المالكي في المغرب الإسلامي (ندوة الإمام مالك) ج3، ص: 128 – عمر الجيدي، محاضرات في تاريخ المذهب المالكي، الدار البيضاء، 1987، ص ص: 29-38 – مصطفى الهروس، المدرسة المالكية الأندلسية، ص ص: 63-90.

12- القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج1، ص: 25.

13- ابن الصغير، أخبار الأئمة، ص ص: 117-118.

14- ابن الأبار، التكملة، ج1، ص: 111.

15- الحميدي، جذوة المقتبس، ص: 256 – القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج7، ص: 218 – ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج5، ص: 386.

16- القاضي عياض، ترتيب المدارك،ج7،ص ص:102-104- ابن فرحون،الديباج المذهب،ج1، ص:165-166

17- محمد مخلوف، شجرة النور الزكية، ص: 110 – 111 – الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف، ج2، ص:101-102.

18- حققه رضا محمد سالم شحادة، ونشره مركز إحياء التراث سنة 1988م.

19- القاضي عياض، المصدر السابق، ج7، ص: 103.

20- القاضي عياض، المصدر السابق، ج7، ص: 102.

21- ابن فرحون، الديباج المذهب، ج1، ص:166.

22- ابن مريم، البستان، ص: 285.

23- يحي بن خلدون، بغية الرواد، ج1، ص: 127.

24- القاضي عياض، ترتيب المدارك، ج7، ص: 103.

25- المقري، نفح الطيب، ج5، ص: 433.

26- ابن خلدون، العبر، مج6، ص: 202.

خصص الباحث الهادي روجي إدريس صفحات غزيرة المادة لموضوع قطيعة المعز بن باديس مع الفاطميين في القاهرة. الدولة الصنهاجية، ج1، ص ص: 212-243.

27- حسين مؤنس، مقدمة رياض النفوس، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1951، ص: 13 – المكي الناصري، المذهب المالكي، (ندوة الإمام مالك) ج1، ص: 82. – عبد العزيز المجدوب، الصراع المذهبي بإفريقية، تونس، 1975، ص: 43.

28- البكري، المسالك، ص: 746.

29- القاضي عياض، الغنية، ص: 205.

30- المصدر نفسه: 64.

31- المراكشي، المعجب، ص: 254.

32- ابن عبد الملك، الذيل والتكملة، السفر 8، القسم 1، ص: 326.

33- محمد المغراوي، متنوعات محمد حجي، ص: 125. وقد أورد نص هذه الرسالة في سياق حديثه عن فتوى أبي الفضل ابن النحوي التي أجاب بها فقهاء تلمسان. ولكن الباحث أخطأ حين أحالنا على رسالة أخرى وُجهتْ إلى الفقيه ابن رشد الجد تستفتيه عن علاقة المالكية بالأشعرية ونسبها إلى فقهاء تلمسان، علما أن الرسالة موجهة من مدينة إشبيلية من طرف الأمير المرابطي أبي إسحاق إبراهيم بن يوسف بن تاشفين. ابن رشد الجد، فتاوى ابن رشد، تحقيق المختار التليلي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ج2، ص: 1060.

34- المراكشي عبد الواحد، المعجب، الدار البيضاء: دار الكتاب، 1978، ص: 400.

35- عبد الله كنون، النبوغ المغربي، ص: 123.

قائمة المصادر والمراجع

1- ابن الأبار أبو عبد الله محمد، التكملة لكتاب الصلة،تحقيق عبد السلام الهراس. الدار البيضاء: دار المعرفة ،1995.

2- الحلة السيراء، تحقيق حسين مؤنس.القاهرة:دار المعارف،1985.

3- ابن بشكوال خلف بن عبد الملك ،كتاب الصلة.القاهرة:مكتبة الخانجي،1994.

ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، بيروت:دار الكتب العلمية ،1992.

4- ابن خلدون يحي بن محمد ، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد.تحقيق عبد الحميد حاجيات،الجزائر: المكتبة الوطنية،1980.

5- ابن خلكان شمس الدين أحمد بن محمد،وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان .تحقيق احسان عباس. بيروت :دار القلم،1971.

6- ابن رشد الجد محمد بن أحمد، فتاوي ابن رشد.تحقيق المختار بن الطاهر التليلي. بيروت:دار الغرب الإسلامي ،1987.

7- ابن الزبير أبو جعفر أحمد بن ابراهيم ،كتاب صلة الصلة. تحقيق عبد السلام الهراس وسعيد أعراب.المحمدية : مطبعة فضالة ، 1993-1995

8- ابن الزيات يوسف بن يحي التادلي، التشوف إلى رجال التصوف. تحقيق أحمد التوفيق.الدار البيضاء :مطبعة النجاح الجديدة،1984.

9- ابن الصغير المالكي ، أخبار الآئمة الرستميين.تحقيق محمد ناصر وابراهيم بحاز،بيروت: دار الغرب الإسلامي ،1986.

10- ابن عبد الملك أبو عبد الله محمد ،الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة.تحقيق إحسان عباس ومحمد بن شريفة. طبع دار الثقافة بيروت ومطبعة المعارف الرباط1974-1984.

11- ابن فرحون المالكي ،الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب.تحقيق محمد الأحمدي ، القاهرة:دار التراث ،1972.

12- ابن الفرضي أبو الوليد عبد الله بن محمد ،تاريخ علماء الأندلس، تحقيق روحية عبد الرحمن، بيروت :دارالكتب العلمية ،1997.

13- ابن القاضي أحمد المكناسي ، جذوة الاقتباس.الرباط :دار المنصور ،1973.

14- ابن القوطية محمد بن عمر ،تاريخ افتتاح الأندلس.تحقيق اسماعيل العربي.الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب ،1989.

15- ابن مريم أبو عبد الله محمد ،البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان. الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية ،1986.

16- أبو زكرياء يحي بن أبي بكر ،كتاب سير الآئمة وأخبارهم.تحقيق اسماعيل العربي.بيروت :دار الغرب الإسلامي ،1982.

17- أبو العرب محمد بن أحمد.كتاب طبقات علماء افريقية.بيروت: دار الكتاب اللبناني.

18- البكري أبو عبيد، المسالك والممالك.تحقيق أدريان فان ليوفن واندري فيري. تونس:الدار العربية للكتاب ،1992.

19- الجزنائي علي ،جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس.تحقيق عبد الوهاب بن منصور.الرباط: المطبعة الملكية ،1991.

20- الحفناوي أبو القاسم محمد، تعريف الخلف برجال السلف.بيروت: مؤسسة الرسالة،1982.

21- الحموي أبو عبد الله ياقوت،معجم البلدان.بيروت:دار بيروت للطباعة والنشر1984

22- الحميدي أبو عبد الله محمد ،جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس. تحقيق محمد بن تاويت الطنجي ،القاهرة مكتبة الخانجي ،1950.

23- الداودي أبو جعفر أحمد بن نصر ،كتاب الأموال.تحقيق رضا محمد سالم شحاده.الرباط :مركز إحياء التراث ،1988.

24- الدباغ أبوزيد عبد الرحمن بن محمد،معالم الايمان في معرفة أهل القيروان.تعليق ابراهيم شبوح.القاهرة :مكتبة الخانجي ،1968.

25- الضبي أحمد بن يحي ،بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس.تحقيق روحية عبد الرحمن.بيروت :دار الكتب العلمية ،1997.

26- العماد الاصفهاني الكاتب ،خريدة القصر وجريدة العصر.تحقيق آذزتاش آذزنوش.تونس:الدار التونسية للنشر ،1972.

27- القاضي عياض السبتي ،ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك.تحقيق مجموعة من الباحثين.الرباط:وزارة الأوقاف ،1983.

28- الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض.تحقيق ماهر زهير جرار.بيروت :دار الغرب الإسلامي ،1982.

29- المالكي أبو بكر عبد الله بن محمد ،كتاب رياض النفوس.تحقيق بشير البكوش ومحمد العروسي المطوي.بيروت :دار الغرب الاسلامي ،1994.

30- مخلوف محمد،شجرة النور الزكية في طبقات المالكية دار الفكر للطباعة والنشر، دون تاريخ.

31- المراكشي عبد الواحد ،المعجب في تلخيص أخبار المغرب.تحقيق محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي.الدار البيضاء:دار الكتب،1978.

32- المقري أبو العباس أحمد بن محمد ،أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض.الرباط،1980.

33- نفح الطيب ،تحقيق إحسان عباس.بيروت:دار صادر،1968.

34- النباهي أبو الحسن بن عبد الله ،تاريخ قضاة الأندلس وسمّاه كتاب المرقبة العليا.بيروت:دار الآفاق الجديدة ،1983.